



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ٢٥/١/٢٠٠٩ م . برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة أفرح الماسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب التفتخندي و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون شمس كوركيس و حسين أبو التمن المتأمنون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز/ وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته وتعيينه الموظف الحقوقي علي عامر جواد المميز عليها / فكري امين جاسم

الاعاء:

إدعت المدعية (المميز عليها) لدى محكمة القضاء الإداري إنها تطلب منح ابنتها القاصرة (أفرح محمود فاسم) الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية وبتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٨ قدمت طلباً إلى مدير شؤون الجنسية/ إضافة لوظيفته لغرض منح ابنتها الجنسية العراقية وقد رفض الطلب وأقامت هذه الدعوى بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٨ ونتيجة المرافعة الشفوية العينية قررت المحكمة بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٨ وبعدد اضماره ٢٥٨ / قضاء اداري / ٢٠٠٨ الحكم بإلزام المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بمنح ابنتها القاصرة الجنسية العراقية مع تحميله المصاريف ، طعن المميز/ إضافة لوظيفته بالحكم المذكور بالاحتجته التمييزية المؤرخة ١/١٢/٢٠٠٨ طلباً لنقضه وللأسباب المبينة فيها .

(٢-١)



القرار:

لدى التطبيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن تتميززي مقدم خارج المدة القانونية ذلك لان وزارة الداخلية كانت قد تبلفت بالتحكم الفعلي بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ وثبتت ذلك بموجب (دفتر الأمانة) وطعن وكيلها بالحكم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ . وحيث ان المدد المعنية لمراجعة طرق الطعن بالأحكام والقرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتلغى المحكمة من تلقاء نفسها بصد عريضة الطعن اذا حصل بعد القضاء المدة القانونية استناداً لأحكام المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية . وعليه قرر رد الطعن التمييزي وتحميل المعيل رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في

٢٠٠٩/١/٢٥ م .

الرئيس

منحة محمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم فهد المتيري

العضو

اكرم احمد الباني

العضو

محمد صالح التليباني

العضو

احمد صالح التميمي

العضو

ميثقال شمشون آل كوركي

العضو

حسين أبو القاسبي